تعدد الزوجات في المجتمع الجزائري في ظل التغير الاجتماعي الثقافي (دراسة ميدانية تحليلية بمدينة قالمة)

بقلم
جمال حواوسة (*)

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة تعدد الزوجات بالتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الجزائري، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة مقصودة تتكون من 25 رجل متزوج بأكثر من زوجة بمدينة قالمة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التغيرات الاقتصادية كخروج المرأة للعمل، وأزمة السكن، والدخل الفردي، قد أثرت على نسبة تعدد الزوجات. كما أن التغيرات الاجتماعية والثقافية والإعلامية كارتفاع نسبة التعليم، والتغير في النظرة للزواج والقيم المصاحبة له، وانتشار وسائل الإعلام والاتصال أثرت هي الأخرى على نسبة التعدد. كما توصلت الدراسة إلى أنه من أكثر أشكال التعدد انتشاراً في مجتمعنا الارتباط بزوجتين.

الكلمات المفتاحية: الزواج، تعدد الزوجات، التغير الاجتماعي الثقافي.

مقدمة

يعتبر المجتمع الجزائري من بين المجتمعات التي تأخذ بنظام تعدد الزوجات، وتبيحه

(*) أستاذ محاضر (أ)، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
houaoussa.djamel@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2018/04/15 تاريخ القبول: 2018/10/24

قانوناً وشرعاً انطلاقاً من قوله تعالى: "فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ" (سورة النساء الآية 03)، فلا مانع من زواج الرجل بأكثر من زوجة، خاصة إذا كانت الزوجة الأولى عاقراً أو مريضة إلى غير ذلك من الحالات التي تدعو إلى التعدد، لكن ما يمر به مجتمعنا اليوم من ارتفاع تكاليف الحياة وزيادة متطلباتها، يصعب معه توفير المعيشة لأكثر من زوجة، ذلك أن الحياة المنزلية تتطلب نفقات باهضة، فإذا كثر أفراد الأسرة بتعدد الزوجات ثقل حمل الرجل، وضعف عن القيام بالنفقة عليهم.[1]

وبالرغم من قلة فرص الزواج أمام الكثير من الفتيات اليوم، وخروج المرأة للعمل وتحقيقها للاستقلال المادي، فإن فكرة التعدد ما زالت غير مقبولة لدى الكثير من النساء، وهذا لعدة أسباب منها الخوف من عدم العدل بين الزوجات، أو الميل العاطفي، ويزداد الأمر صعوبة إذا كانت كل زوجة تطالب بمنزل مستقل.

ولقد أثارت مسألة التعدد في مجتمعنا جدلا كبيرا، وخاصة مع تعديل قانون الأسرة الجزائري الذي انتهى باشتراط الحصول على ترخيص من القاضي فيما يتعلق بحالات تعدد الزوجات، وهذا الشرط ورد في قرار صادر عن مجلس الوزراء، حسب ما ذكرته جريدة الخبر الجزائرية في يوم 22 فيفري 2005، ومن هنا أصبح نظام التعدد لا ينفذ إلا عند الضرورات، وللضرورات أحكامها، فإذا كانت هناك ضرورة لقيامه فيعتبر دفاعاً مشروعاً يتحمل في سبيله كل تضحية وكل ألم، وإذا لم تكن ضرورة كان عملاً جنونياً لا يقدم عليه العقلاء[2]، والسبب في ذلك صعوبة العدل، والتصرفات والمعاملات السيئة الصادرة من بعض الأزواج.

وقد تناول هذا الموضوع العديد من الدراسات من زوايا مختلفة مما يدل على أهميته، حيث هدفت دراسة بن فليس (2005)[3] إلى معرفة العلاقة القائمة بين التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي مست المجتمع الجزائري وظاهرة تعدد الزوجات، وأجريت على عينة قوامها 20 مبحوث، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري كخروج المرأة للعمل، وأزمة السكن لها علاقة بتعدد الزوجات، كذلك التحولات الاجتماعية الثقافية كالتعليم وامتزاج الثقافة الجزائرية العربية

الإسلامية بالثقافة الغربية أثر على النظرة إلى ظاهرة تعدد الزوجات.

ومن جهة أخرى هدفت دراسة محمود (2006)[4] إلى الكشف عن الدوافع الرئيسة لتعدد الزوجات والانعكاسات الاجتماعية المترتبة على هذا النظام، ومعرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الانعكاسات الإيجابية منها والسلبية، وأجرى الباحث دراسته على عينة عمدية قوامها 50 زوج متزوج بأكثر من زوجة، وتوصل إلى جملة من النتائج منها أن من بين دوافع التعدد هو إشباع الرغبة الجنسية، أما عن الآثار الإيجابية لتعدد الزوجات فإنه يؤدي إلى الحد من الانحراف الجنسي والخيانة الزوجية، والحد من ظاهرة العنوسة، وزيادة حجم السكان، وتوسيع العلاقات الاجتماعية مع الآخرين. أما عن الآثار السلبية لتعدد الزوجات فقد كشفت الدراسة أن التعدد يؤدي إلى بعض الخلافات وعدم السيطرة على الأسرة وإلى تقصير واضح في التربية المنزلية.

كما هدفت دراسة مصطفى (2011)[5] إلى محاولة التعرف على العلاقة بين العمر والعامل الاقتصادي والمستوى التعليمي والاتجاه نحو تعدد الزوجات في مدينة البيضاء بليبيا على عينة قُدرت بـ: 30 مبحوث، حيث توصل إلى أنه كلما تقدم العمر إلا وزاد الاتجاه نحو التعدد، وأنه لا توجد علاقة بين ارتفاع مستوى الدخل والاتجاه نحو التعدد.

وعليه، ومما سبق جاءت هذه الدراسة للكشف عن واقع ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع الجزائري في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يعيشها.

أولاً- مشكلة الدراسة:

تعتبر مسألة تعدد الزوجات من المواضيع الحساسة في مجتمعنا، غير أن المسألة ليست مجرد مسائل شخصية تراعى فيها الحساسيات، وإنما هي مسألة اجتماعية بالدرجة الأولى، فقد أثار هذا الموضوع ضجة في الآونة الأخيرة، خاصة مع تعديل قانون الأسرة بين مؤيد ومعارض. فلم يكن المجتمع الجزائري يخالف الشريعة الإسلامية في مسألة نظام تعدد الزوجات، فقد جاء في المادة الثامنة من قانون الأسرة الجزائري: يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة الإسلامية متى وجد المبرر الشرعي، وتوفرت شروط ونية العدل، ويتم ذلك بعد علم الزوجة السابقة واللاحقة، ولكل واحدة الحق في رفع دعوى قضائية ضد الزوج في حالة الغش، والمطالبة بالتطليق في حالة عدم الرضا.[6]

ويتبين لنا من خلال تحليل هذه المادة أن قانون الأسرة الجزائري يُبقي على نظام تعدد الزوجات كما حددته الشريعة الإسلامية، ويضع شروطا وقواعد لحماية هذا المبدأ، ويحدد ما يمكن القيام به عند مخالفة هذه الشروط.

ورغم أن الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري أقرا نظام التعدد إلا أنه لا زال ينظر إليه على أنه مشكلة اجتماعية تمس المرأة بالدرجة الأولى وتؤدي إلى هضم حقوقها، حيث أدى ظهور الحركات النسائية في المجتمعات التي تأثرت بالثقافة الغربية إلى المطالبة بضرورة التخلص من نظام تعدد الزوجات.

ومن هنا فإن الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عنها هي: ما هو واقع نظام تعدد الزوجات في المجتمع الجزائري في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها؟

ثانياً ـ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون موضوع تعدد الزوجات من الموضوعات الهامة التي تستحوذ على القارئ وتشد انتباهه، فنسبة تعدد الزوجات في المجتمع الجزائري ضئيلة مقارنة بارتفاع نسبة العنوسة، وبالتالي فتعدد الزوجات من المسائل الاجتماعية الهامة التي طالما أثيرت حولها التساؤلات والنقاشات، مما يجعلها قابلة للدراسة خاصة لدى الباحثين في قانون الأسرة الجزائري.

ثالثاً ـ هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى محاولة التعرف على موضوع تعدد الزوجات في مجتمع تزايدت فيه حركة ووتيرة التغير الاجتماعي، مما انعكس على مختلف القيم الاجتماعية والثقافية السائدة فيه، وأدى إلى ظهور قيم وميول واتجاهات جديدة فيما يخص مسألة التعدد، كما حاولت هذه الدراسة صياغة خلفية نظرية تتعلق بالموضوع وربطها ببعض الظواهر الاجتماعية الأخرى كالعنوسة وظاهرة اتخاذ الخليلات والأطفال غير شرعيين ... إلخ.

رابعاً ـ فرضيات الدراسة:

على ضوء مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

1- هناك علاقة بين متغيرات الدراسة والاتجاه نحو تعدد الزوجات.

2- لقد أثرت التغيرات الاجتماعية والثقافية الحاصلة في المجتمع الجزائري على نسبة تعدد الزوجات.

3- هناك علاقة بين العامل الاقتصادي والاتجاه نحو التعدد في مجتمعنا.

4- يعتبر الزواج بزوجتين من أكثر أشكال التعدد الموجودة في المجتمع الجزائري.

خامساً- مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم الزواج:

الزواج (Marriage) نظام اجتماعي يتضمن تعاقداً يتحد بمقتضاه شخصان أو أكثر من جنسين مختلفين في شكل زوج، أو أزواج وزوجة، أو زوجات لتكوين عائلة جديدة، بحيث يعتبر الأولاد الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقة أبناء شرعيين لكلا الطرفين[7]، فالزواج مؤسسة اجتماعية تتميز بقوانين وأحكام ونصوص تختلف باختلاف الثقافات الإنسانية، وهو كذلك ظاهرة اجتماعية معقدة، وهو عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء.[8]

أما الزواج من الناحية النفسية فإن الله عز وجل يقول: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً" (سورة الروم، الآية 21). ويفسر عبد الباقي (لتسكنوا إليها) بأنها تدل على الطمأنينة وهدوء النفس وراحة البال، حيث إن كلّ واحد من الزوجين يسكن إلى الآخر ويرتاح معه نفسياً ويتعاطف معه.[9]

2- مفهوم تعدد الزوجات:

ويسمى البوليجامية (Polygamy)، وهي عكس الزواج الأحادي، أي نظام يباح فيه للرجل أن يكون في عصمته أكثر من زوجة واحدة، حيث يرى وسترمارك أن تعدد الزوجات عائدٌ أساساً إلى توزيع الثروة بشكل غير متساوٍ عموماً، وتوزيعها بشكل غير متساوٍ أيضاً بين الجنسين، مما يؤدي إلى بقاء الشباب الفقراء عازبين[10]، أما عن تعدد الزوجات في الإسلام، فقد قال الله عز وجل: "فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُوا" (سورة النساء، الآية 03).

3- مفهوم التغير الاجتماعي والثقافي:

التغير الاجتماعي يعني التحولات أو التبدلات التي تستقر عبر الزمن في مجالات الحياة

الاجتماعية المتصلة بالأنماط الثقافية كالقيم والمعايير والسلوك.

والتغير الاجتماعي يخضع في واقع الحال إلى عوامل موضوعية، أي أن هذا التغير لا يحصل بصورة عشوائية ولا إرادية، ولكن وفق قوانين معينة، قد لا يكون لها دقة القوانين الطبيعية، ولكنها تحمل مجمل الصفات العامة والخطوط العريضة للقوانين العلمية[11]، وعندما نتحدث عن التغير الاجتماعي، إنما نعني بشكل أوضح التغير الثقافي الأوسع نطاقاً من التغيرات في البناء والتنظيم الاجتماعي.

سادساً ـ تعدد الزوجات في الأديان:

يعتبر الزواج كممارسة اجتماعية من أقدم النظم التي عرفتها البشرية، وحثت عليها الأديان السماوية، ولم يكن الإسلام أول من شرع تعدد الزوجات، بل كان موجوداً في الأمم القديمة أشهرها العبريون، والعرب في الجاهلية، والصقالبة (السلاف)، وبعض الشعوب السكسونية.[12]

وتبيح الشريعة اليهودية تعدد الزوجات وبدون حد، وأنبياء التوراة جميعاً بلا استثناء لهم زوجات كثيرات، وجاء في التوراة أن نبي الله سليمان عليه السلام كان له سبعمائة امرأة من الحرائر، وثلاثمائة من الإماء[13]، فقد عرف اليهود تعدد الزوجات وكان عندهم أمراً طبيعياً، حيث قام العلماء اليهود بسن القوانين الداعية للزواج كما جاء في كتاب الأحكام العبرية: "النكاح بنية التناسل ودوام حفظ النوع الإنساني فرض على كل يهودي، ومن تأخر عن أداء هذا الفرض وعاش عازباً بدون زواج كان سبباً في غضب الله على بني إسرائيل".[14]

ويقول غوستاف لوبان كان مبدأ تعدد الزوجات شائعاً كثيراً لدى بني إسرائيل على الدوام، وما كان القانون المدني أو الشرعي ليعارضه[15]، وقد نادى لوبان إلى الأخذ بتعدد الزوجات ليتجنب المجتمع ويلات هذه الفوضى من أخطار الخليلات، وللتخلص من الأولاد الذين لا أب لهم أي اللقطاء.[16]

إلا أنه في القرن 11م قرر المجمع الكنسي في مدينة وارمس الألمانية منع التعدد، وكان هذا المنع في أول الأمر قاصراً على يهود ألمانيا ويهود شمال فرنسا، ثم عم جميع يهود أوروبا،

وألزم الزوج أن يحلف يميناً حين إجراء العقد على ذلك، وإذا شاء الرجل أن يتزوج من امرأة أخرى فعليه أن يطلق زوجته ويدفع إليها جميع حقوقها، إلا إذا أجازته بالزواج، وكان في وسعه أن يعيل الزوجتين وقادراً على العدل بينهما، وكان هناك مسوغ شرعي لهذا الزواج كعقم الزوجة.[17]

أما عن التعدد في النصرانية فقد كان مشروعاً قبل المسيحية، وظل كذلك بعدها، فقد كان معمولاً به في مطلع المسيحية تبعاً للتعدد الذي قالت به اليهودية[18]، ولم يأت الإنجيل بنص يحرم تعدد الزوجات، أما التشريعات الكنسية التي تحرم تعدد الزوجات، فهي تشريعات من وضع البشر لا الدين، حيث حرمته الكنيسة في القرن السابع عشر[19]، ولم يرد في الأناجيل نص صريح يمنع التعدد، بل ورد في بعض رسائل (بولس) ما يفيد أن التعدد جائز، فقد قال: "يلزم أن يكون الأسقف زوجاً لزوجة واحدة".[20]

وعلى الرغم من تحريم الكنيسة لتعدد الزوجات، إلا أن كتب التاريخ تبين أن ملك ايرلندة ديثارميت كانت له زوجتان[21]، والملك فريدريك الثاني أيضاً كانت له زوجتان، فالكنسية رخصت به أحياناً لبعض كبار الملوك والأمراء، كما أجاز القس مارتن لوثر (Martin Luther) مؤسس مذهب البروتستانت تعدد الزوجات، وكان يعتبره لا يتنافى مع أحكام الشريعة المسيحية.[22]

كما أنه هناك طوائف من النصارى يبيحون الجمع بين أكثر من زوجة، ومن هؤلاء فرقة الآن نابتست (An anabaptistes) والمورمونس (Mormons)، الذين ظلوا يمارسون التعدد حتى أوائل القرن التاسع عشر وبخاصة بعد أن عانت أوربا من نقص شديد في عدد الرجال نتيجة للحربين العالميتين.

أما الدين الإسلامي فقد شرع التعدد وأباحه، وحدد له شروطاً وهي العدل بين الزوجات والقدرة على النفقة وعدم الزيادة على أربع، فقد قال الله تعالى: "فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُوا" (سورة النساء، الآية 03).

قال ابن كثير: "وقوله تعالى: (مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ) أي انكحوا من شئتم من النساء سواهن إن شاء أحدكم اثنتين وإن شاء ثلاثاً وإن شاء أربعاً"[23]، وقال الشنقيطي في أضواء البيان: "ومن هدي القرآن للتي هي أقوم إباحته تعدد الزوجات إلى أربع، وأن الرجل إذا

خاف عدم العدل بينهن، لزمه الاقتصار على واحدة، أو ملك يمينه، ولا شك أن الطريق التي هي أقوم الطرق وأعدلها، هي إباحة تعدد الزوجات لأمور محسوسة يعرفها كل العقلاء".[24]

وقد أجمع العلماء والفقهاء على إباحة التعدد وعدم الزيادة على أربع، حيث قال النفراوي في الفواكه الدواني: "ويجوز للحر والعبد المسلميْن نكاح أربع حرائر مسلمات أو كتابيات ... وتحرم الزيادة على الأربع بإجماع أهل السنة".[25]

سابعاً ـ الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- منهج الدراسة:

لقد فرضت طبيعة الموضوع ونوعية الدراسة استخدام المنهج لوصف ما هو كائن وتفسيره، وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع[26]، وتم الاستعانة بهذا المنهج لتقديم دراسة تحليلية عن تعدد الزوجات في المجتمع الجزائري في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها.

2- حدود الدراسة:

أجريت الدراسة الميدانية بمدينة قالمة التي تقع داخلياً بالشمال الشرقي للجزائر، وبما أن البحث يدور حول ظاهرة تعدد الزوجات، فقد تمثل المجال البشري لهذه الدراسة في الرجال المتزوجين بأكثر من زوجة، والمقيمين بمدينة قالمة.

3- الدراسة الاستطلاعية:

سبق الدراسة الميدانية دراسة استطلاعية (pré enquête) لعينة مكونة من 10 رجال متعددي الزوجات، بقصد جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع، وتحسس الصعوبات الموجودة في الميدان، والتعرف على مدى إمكانية إنجاز الدراسة والوقت الذي ستستغرقه.

4- أداة الدراسة:

تمثلت في الاستمارة عن طريق المقابلة، وتضمنت مجموعة من الأسئلة مغلقة في مجملها حتى يسهل تفريغها وتصنيفها. أما عن الاختبار المبدئي (Pré test) للأداة فقد كان على

عينة مكونة من 10 مبحوثين، وهذا قصد اكتشاف مدى صلاحيتها وملاءمتها قبل استخدامها في الدراسة، كما تم وضع بعض الأسئلة التأكيدية أو الضابطة في الاستمارة لضمان الصدق في الإجابة.

وفيما يخص الصدق الظاهري للأداة تم عرضها على 05 محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة بجامعة قالمة؛ للاستفادة من آرائهم وملاحظاتهم في مضمون فقرات الاستمارة وصدق تمثيلها.

5- العينة، اختيارها وتحديدها:

بما أن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق هدف محدد، فقد استلزم ذلك استعمال طريقة العينة المقصودة التي يكون الاختيار فيها على أساس حر من قبل الباحث وحسب طبيعة بحثه. وقد حددت العينة بـ: 25 مفردة من متعددي الزوجات.

ثامناً- تحليل النتائج ومناقشتها:

1- خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (1): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

فئة السن	ك	٪
أقل من 30	01	04
30 -40	05	20
41- 50	11	44
51 فما فوق	08	32
المجموع	25	100

يتضح من الجدول رقم (1) أن أغلب أعمار أفراد العينة يقع في الفئة الثالثة مابين 41- 50 سنة بنسبة 44 ٪، يليها فئة السن الرابعة والأخيرة 51 فما فوق بنسبة 32 ٪، وهذا يعني أن أفراد العينة على قدر من النضج لاستيعاب تجربة تعدد الزوجات، كما أن اتجاهاتهم وأحكامهم على ظروف الحياة ناضجة.

جدول رقم (2): يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	ك	٪
أمي	02	08

ابتدائي	12	48
متوسط	07	28
ثانوي	04	16
المجموع	25	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن أغلب المبحوثين مستواهم ابتدائي بنسبة 48 ٪ من مجموعهم، يليها المستوى المتوسط بنسبة 28 ٪، ثم المستوى الثانوي بنسبة 16 ٪، وبعدها الأميون بنسبة ضئيلة قُدرت بـ 08 ٪.

جدول رقم (3): يوضح عدد زوجات المبحوثين

عدد الزوجات	ك	٪
اثنتان	23	92
ثلاثة	02	08
أربعة	00	00
المجموع	25	100

يبدو من خلال الجدول رقم (3) أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين تزوجوا بزوجتين، وهذا بنسبة 92 ٪ من مجموعهم، أما الذين تزوجوا بثلاث زوجات بلغت نسبتهم 08 ٪. في حين لا يوجد مبحوث واحد تزوج بأربع زوجات.

وبالتالي، فإن من أكثر أشكال التعدد الموجودة في مجتمعنا هو الزواج بزوجتين، وربما عدم الزيادة على ذلك راجع إلى أن المرحلة التي يمر بها المجتمع الجزائري اليوم مرحلة صعبة؛ ذلك أن الحياة المنزلية تتطلب نفقات باهظة، فإذا كثر أفراد الأسرة بتعدد الزوجات ثقل حمل الرجل، وضعف عن القيام بالنفقة عليهم.[27]

جدول رقم (4): يوضح عدد أولاد أفراد العينة

عدد الأولاد	ك	٪
أقل من 03	04	16
03- 06	13	52

07 فأكثر	08	32
المجموع	25	100

يتبين من الجدول رقم (4) أن كل أفراد العينة لديهم أولاد، وأغلبهم لديه من 03 إلى 06 أولاد بنسبة 52 ٪ من مجموعهم، يليها من لديه 07 فأكثر بنسبة 32 ٪، وأخيراً أقل من 03 بنسبة 16 ٪.

جدول رقم (5): يوضح توزيع المبحوثين حسب المهنة

المهنة	ك	٪
لا يعمل	02	08
متقاعد	05	20
موظف	03	12
أعمال حرة	15	60
المجموع	25	100

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (5) أن معظم المبحوثين يمارسون أعمالا حرة بنسبة 60 ٪ من مجموعهم، يليها المتقاعدون بنسبة 20 ٪، ثم الفلاحون والمزارعون بنسبة 16 ٪، ثم الموظفون بنسبة 12 ٪، وأخيراً البطالون بنسبة ضئيلة قدرت بـ 08 ٪.

جدول رقم (6): يوضح الدخل الشهري للمبحوثين

الدخل الشهري (دج)	ك	٪
أقل من 10000	01	04
19000 -10000	03	12
29000 -20000	04	16
39000 -30000	10	40
49000 -40000	05	20
50000 فما فوق	02	08
المجموع	25	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن أغلب المبحوثين دخلهم الشهري يتراوح ما بين

30000- 39000 دج، وهذا بنسبة 40 ٪ من مجموعهم، يليها الذين يتراوح دخلهم ما بين 40000- 49000 دج بنسبة 20 ٪، ثم الذين يتراوح دخلهم ما بين 20000- 29000 دج بنسبة 16 ٪، في حين يوجد مبحوث واحد فقط دخله الشهري أقل من 10000 دج. وعلى العموم فإن أفراد العينة دخلهم الشهري متوسط، وهذا ما يساعدهم على الزواج مرة أخرى، فالقدرة على الإنفاق شرط للتعدد.

جدول رقم (7): يوضح نوع سكن أفراد العينة

نوع السكن	ك	٪
شقة	08	32
سكن خاص	15	60
فيلا	02	08
المجموع	25	100

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (7) أن معظم أفراد العينة لديهم سكنات خاصة مسقلة بنسبة 60 ٪، يليها الذين يملكون شقة بعمارة بنسبة 32 ٪، وأخيراً الذين يملكون فيلات بنسبة 08 ٪. وبالتالي فأفراد العينة لا يستأجرون سكنات، ويؤكد أغلبهم من خلال المقابلات التي تم إجراؤها أن الزوجة الأولى تسكن في بيت مستقل عن الأخرى، فتوفر السكن المستقل لكل زوجة يخفف من حدة الصراعات والخلافات الزوجية.

2- بيانات تتعلق بالتعدد في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية:

جدول رقم (8): يوضح علاقة أسلوب الاختيار للزواج التقليدي بالتعدد

الحالات	ك	٪
نعم	18	72
لا	07	28
المجموع	25	100

يبدو من خلال الجدول رقم (8) أن 72 ٪ من أفراد العينة يرون أن أسلوب الاختيار للزواج التقليدي غالباً ما يدفع الرجل إلى الطلاق أو الزواج مرة أخرى. والأسلوب

التقليدي يعني تدخل الأسرة في الاختيار وخاصة الأهل ... في عملية اختيار أبنائهم لرفيق المستقبل بكل صورة ممكنة، بدءاً من محاولات الإقناع بالكلام، وتدخل الخالات والعمات وغيرهم من الأقارب.(28)

جدول رقم (9): يوضح العلاقة بين الاختيار للزواج السليم واكتفاء الرجل بزوجة واحدة

الحالات	ك	٪
نعم	21	84
لا	04	16
المجموع	25	100

يتبين من خلال الجدول رقم (9) أن أغلب أفراد العينة وبنسبة 84 ٪ يرون أن الاختيار للزواج السليم يجعل الرجل يكتفي بزوجة واحدة، بينما ترى نسبة 16 ٪ من المبحوثين أن الأسس السليمة في الاختيار للزواج لا تؤدي بالضرورة إلى اكتفاء الرجل بزوجة واحدة. وقد أوصت بعض الدراسات الأسرة بتوعية أبنائها بمعنى الزواج، والتوعية بأسس الاختيار السليم الذي يقوم على القيم الدينية والاجتماعية ... إلخ.(29)

جدول رقم (10): يوضح العلاقة بين اتخاذ الرجل لخليلة وتعدد الزوجات

الحالات	ك	٪
نعم	23	92
لا	02	08
المجموع	25	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن أغلبية المبحوثين وبنسبة 92 ٪ يرون أن اتخاذ الرجل لخليلة يجعله لا يفكر في الزواج مرة أخرى، فبدلاً من تفكير الرجل في زوجة أخرى لإشباع غريزته بطريقة مشروعة، يلجأ إلى اتخاذ خليلة تفسد عليه أخلاقه، فالزواج يتطلب صداقا ونفقة ومسكنا مستقلا لكل زوجة، وهذا كله يصعب توفيره في مجتمعنا اليوم مع تعقد ظروف الحياة وغلاء المعيشة، فيختار الرجل الطريق السهل غير الشرعي وهو اتخاذ خليلة.

جدول رقم (11): يوضح العلاقة بين عدم التوافق بين الزوجين وتعدد الزوجات

الحالات	ك	٪
نعم	24	96
لا	01	04
المجموع	25	100

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (11) أن أغلب المبحوثين بنسبة 96 ٪ يرون أن عدم التوافق بين الزوجين هو أحد الأسباب التي تدفع بالرجل إلى التعدد، والتوافق الزواجي (Marital Adjustment) هو درجة الشعور بالتواصل الفكري والعاطفي مع الطرف الآخر في العلاقة الزوجية، بما يحقق لهما أساليب توافقية تساعدهما على التواؤم مع مطالب الزواج وتخطي ما يعترض حياتهما من عقبات. فمثلاً قد يكون الزوج من أسرة محافظة والزوجة من أسرة غير محافظة، وقد تكون هي مديرة مدرسة وهو عامل أو العكس، كما أن اختلاف المستويات بين الزوجين يؤدي إلى عدم التوافق عندهما زواجياً.[30]

جدول رقم (12): يوضح العلاقة بين الناحية الجنسية وإقدام الرجل على التعدد

الحالات	ك	٪
نعم	23	92
لا	02	08
المجموع	25	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن معظم أفراد العينة وبنسبة 92 ٪ يرون أن الناحية الجنسية لها تأثير كبير في إقدام الرجل على التعدد؛ لأن الزواج من الناحية الاجتماعية عقد يبيح للرجل والمرأة اتصال كل منهما بالآخر جنسياً، وتكوين أسرة[31]، وقد عمد البعض في تفسير نظام التعدد على أنه يتفق مع طبيعة القدرة الجنسية عند المرأة والرجل؛ إذ قدرة الرجل متصلة، أما المرأة فتتعرض لفترات تحرم ممارسة الجنس فيها ... وبما أنه يوجد نوع من الرجال الذين لا يتحملون الانقطاع، فيلجأون عندئذ للتعدد.[32]

جدول رقم (13): يوضح العلاقة بين اختلال نسبة النساء إلى الرجال والتعدد

الحالات	ك	٪
نعم	20	80
لا	05	20
المجموع	25	100

يوضح الجدول رقم (13) أن أغلب المبحوثين وبنسبة 80 ٪ من مجموعهم يرون أن اختلال نسبة النساء إلى الرجال يؤدي إلى تعدد الزوجات، في حين ترى نسبة 20 ٪ منهم أن ذلك لا يؤدي إلى التعدد.

غير أنه في بعض القبائل الرعوية التي تقطن في شرق إفريقيا (أوغندة) مثل قبائل الباجندا (Baganda)، فإن الأسرة الملكية تقتل الذكور بمجرد اختيار ولي العهد، كما أن أعدادا كبيرة من الذكور تقدم كقرابين للآلهة في طقوس خاصة، بالإضافة إلى موت الكثير من الرجال بسبب الحروب السنوية التي يخوضونها ضد القبائل المجاورة. ونتيجة لهذه العوامل أصبح عدد النساء يفوق عدد الرجال بنسبة ثلاثة إلى واحد، ومن هنا فالباجندا من القبائل القليلة في العالم التي يسودها نظام تعدد الزوجات بنسبة كبيرة.(33)

جدول رقم (14): يوضح العلاقة بين تعدد الزوجات ومشكلة العنوسة

الحالات	ك	٪
نعم	19	76
لا	06	24
المجموع	25	100

يتبين من الجدول رقم (14) أن معظم أفراد العينة وبنسبة 76 ٪ يرون أن تعدد الزوجات لا يحل بالضرورة مشكلة العنوسة، ولكن قد يقلل من حدتها؛ لأنه في العادة نجد الرجال الذين يرغبون في التعدد يبحثون عن زوجات صغيرات في السن. كما نلاحظ من الجدول أن نسبة 24 ٪ من المبحوثين يرون أن تعدد الزوجات قد يحل مشكلة العنوسة.

جدول رقم (15): يوضح دور التعليم في الحد من ظاهرة تعدد الزوجات

الحالات	ك	٪
نعم	21	84

لا	04	16
المجموع	25	100

يبدو من خلال الجدول رقم (15) أن أغلب أفراد العينة وبنسبة 84 ٪ يرون أن التعليم له دور كبير في الحد من ظاهرة تعدد الزوجات؛ ذلك أن المرأة المتعلمة مثلاً لا تقبل وترفض بشدة ارتباط زوجها بأخرى لزيادة قدرتها على التصورات الملائمة للفهم والاستيعاب، وهذا ينعكس على فهمها لزوجها ومشاكل أسرتها. بينما نجد ما نسبته 16 ٪ من المبحوثين يرون أن التعليم لا يقلل من ظاهرة التعدد.

جدول رقم (16): يوضح مدى تشجيع العادات والتقاليد الرجل على التعدد

الحالات	ك	٪
نعم	03	12
لا	22	88
المجموع	25	100

يوضح الجدول رقم (16) أن معظم أفراد العينة وبنسبة 88 ٪ يرون أن العادات والتقاليد اليوم لا تشجع على التعدد في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الجزائري؛ كتعقد ظروف الحياة وغلاء المعيشة وزيادة نسبة تعليم المرأة واشتغالها وتكسبها ...، بينما ترى نسبة 12 ٪ من المبحوثين أن عادات وتقاليد المجتمع تشجع على التعدد في ظروف معينة كمرض الزوجة أو عقمها.

جدول رقم (17): يوضح العلاقة بين عقم الزوجة وإقدام الرجل على التعدد

الحالات	ك	٪
نعم	25	100
لا	00	00
المجموع	25	100

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (17) أن جميع أفراد العينة وبنسبة 100 ٪ يؤكدون على أن عقم الزوجة يدفع بالرجل إلى الزواج مرة أخرى رغبة في الإنجاب، وهو

بفطرته يحب إنجاب الولد، ولا يوجد أمامه إلا خياران؛ إما تطليق تلك الزوجة العقيم وإما الإبقاء عليها، وكلا الأمرين لا خير فيه، وهنا تتجلى حكمة التشريع الإسلامي وعظمته في إباحة التعدد.

جدول رقم (18): يوضح علاقة الاختلاف الثقافي بين الزوجين وإقدام الرجل على التعدد

الحالات	ك	٪
نعم	23	92
لا	02	08
المجموع	25	100

يبدو من الجدول رقم (18) أن أغلبية المبحوثين وبنسبة 92 ٪ من مجموعهم يرون أن الاختلاف الثقافي بين الزوجين من شأنه أن يدفع بالرجل إلى التعدد. فعلى الرغم من أن الزواج يعمل على الانسجام وتذويب الفوارق بين الزوجين، إلا أن الاختلاف بينهما أحياناً في الثقافة والقيم والعادات يتيح فرصة للصراع، بينما نجد ما نسبته 08 ٪ من المبحوثين يرون أن الاختلاف في الثقافة لا يدفع بالضرورة إلى التعدد.

جدول رقم (19): يوضح مدى تأثير وسائل الإعلام في النظرة إلى تعدد الزوجات، والوسائل الأكثر تأثيراً

الحالات	ك	٪			
نعم	21	84	الوسائل الإعلامية	ك	٪
			الإذاعة والتلفزيون	15	71,42
			المجلات والجرائد	01	04,76
			الانترنيت	02	09,52

			الكل معاً	03	14, 28
لا	04	16			
المجموع	25	100			

تشير نتائج الجدول رقم (19) أن أغلب أفراد العينة وبنسبة 84 ٪ يرون أن وسائل الإعلام أثرت بشكل كبير في النظرة إلى تعدد الزوجات، ومن بين الوسائل الأكثر تأثيراً الإذاعة والتلفزيون بنسبة 71,42 ٪، يليها الانترنت بنسبة 09,52 ٪، ثم المجلات والجرائد بنسبة 04,76 ٪، أما عن المبحوثين الذين يرون أن وسائل الإعلام لم تؤثر في النظرة إلى التعدد بلغت نسبتهم 16 ٪.

جدول رقم (20): يوضح نظرة وسائل الإعلام لظاهرة تعدد الزوجات

الحالات	ك	٪
إيجابية	08	32
سلبية	17	68
المجموع	25	100

يوضح الجدول رقم (20) أن معظم أفراد العينة وبنسبة 68 ٪ يرون أن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها تنظر إلى ظاهرة تعدد الزوجات على أنها سلبية تمس بحقوق المرأة، مما أدى إلى ظهور جمعيات ومنظمات تدعو إلى إلغاء نظام التعدد. بينما نجد ما نسبته 32 ٪ من المبحوثين يرون أن وسائل الإعلام تنظر إلى ظاهرة التعدد بنظرة ايجابية.

3- بيانات تتعلق بالتعدد في ظل التغيرات الاقتصادية:

جدول رقم (21): يوضح العلاقة بين الدخل الفردي وتعدد الزوجات

الحالات	ك	٪
نعم	22	88
لا	03	12

المجموع	25	100

يبدو من الجدول رقم (21) أن نسبة 88 ٪ من المبحوثين يرون أن ضعف الدخل الفردي يعرقل الرجل على التفكير في الزواج مرة أخرى؛ لأنه من شروط الزواج الإنفاق على البيت والأولاد، ومن لا يستطيع الإنفاق على زوجتين يجب عليه الاقتصار على واحدة. والإنفاق هنا يمتد أيضاً إلى أولاده من الزوجة الأولى أو الزوجات الأخريات. بينما نجد ما نسبته 12 ٪ من المبحوثين يرون أن ضعف الدخل الفردي للرجل لا يعرقله على التعدد.

جدول رقم (22): يوضح العلاقة بين غلاء المعيشة وتعدد الزوجات

الحالات	ك	٪
نعم	24	96
لا	01	04
المجموع	25	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن أغلب أفراد العينة وبنسبة كبيرة بلغت 96 ٪ يرون أن غلاء المعيشة يعرقل الرجل على التعدد؛ ذلك أن ارتفاع تكاليف الحياة وزيادة متطلباتها، يصعب معه توفير المعيشة لأكثر من زوجة. حيث إن التعدد في الوقت الذي لا يتناسب ودخل الأسرة يؤدي إلى سوء حالة الأسرة الاقتصادية، وبالتالي ضعف كيانها لعدم توفر المسكن والتغذية والرعاية الصحية الملائمة للأطفال.[34]

جدول رقم (23): يوضح العلاقة بين توفر السكن وتعدد الزوجات

الحالات	ك	٪
نعم	16	64
لا	09	36
المجموع	25	100

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (23) أن 64 ٪ من المبحوثين يرون أن عدم توفر السكن من شأنه أن يعرقل الرجل على التفكير في الزواج مرة أخرى؛ ذلك أن المسكن المستقل عن الزوجة الأولى يعد شرطاً ضرورياً لقبول المرأة بالرجل المتزوج، بالإضافة إلى أنه يخفف من حدة الخلافات بين الزوجات، ويوفر إلى حد كبير الاستقرار الأسري، ولكن

الحصول على مسكن مستقل ليس سهلاً مع زيادة أزمة السكن في الجزائر، وخاصة في المدن.

جدول رقم (24): يوضح علاقة خروج المرأة للعمل وإقدام الرجل على التعدد

الحالات	ك	٪
نعم	08	32
لا	17	68
المجموع	25	100

يتضح من الجدول رقم (24) أن أغلب أفراد العينة وبنسبة 68 ٪ يرون أن خروج المرأة للعمل لا يدفع الرجل إلى التعدد، خاصة إذا كانت تساعد زوجها في مصاريف البيت، وقادرة على التوفيق بين أعمالها المنزلية وعملها خارج البيت. أما عن المبحوثين الذين يرون أن خروج المرأة للعمل قد يدفع بالرجل إلى التعدد بلغت نسبتهم 32 ٪، وربما هذا يؤدي إلى انشغالها بالعمل وإهمالها لزوجها ولواجباتها المنزلية ورعاية الأبناء وبالتالي تفكك العلاقات الأسرية، مما يدفع بالزوج إلى التفكير في إعادة الزواج.

جدول رقم (25): يوضح العلاقة بين كثرة الأولاد وإقدام الرجل على التعدد

الحالات	ك	٪
نعم	02	08
لا	23	92
المجموع	25	100

يبدو من الجدول رقم (25) أن أغلب المبحوثين وبنسبة 92 ٪ يرون أن كثرة الأولاد لا يعيق مطلقاً الرجل في إقدامه على التعدد، إذا كان متمكناً من ذلك مادياً ومعنوياً. بينما ترى نسبة 08 ٪ من المبحوثين أن كثرة الأولاد قد تعيق الرجل على الزواج مرة أخرى؛ لأن كثرة الأولاد تعني زيادة الالتزامات والمسؤوليات وكثرة مصاريف البيت.

❋ عرض نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن أن نجملها فيما يلي:

- نتائج الفرضية الأولى: "هناك علاقة بين متغيرات الدراسة والاتجاه نحو تعدد

الزوجات". فيما يتعلق بهذه الفرضية توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة والاتجاه نحو تعدد الزوجات؛ فزيادة المستوى التعليمي وضعف الدخل الفردي وعدم توفر مسكن مستقل للزوجة الثانية له دور كبير في الحد من ظاهرة التعدد، ومن شأنه أن يعرقل الرجل على التفكير في الزواج مرة أخرى.

– نتائج الفرضية الثانية: "لقد أثرت التغيرات الاجتماعية والثقافية الحاصلة في المجتمع الجزائري على نسبة تعدد الزوجات". أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن التغيرات الاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمعنا اليوم أثرت على نسبة التعدد؛ فعدم التوافق بين الزوجين، واختلال نسبة النساء إلى الرجال، وعقم الزوجة، والاختلاف الثقافي بين الزوجين، والعادات والتقاليد، وانتشار وسائل الإعلام ...، كلها أسباب تدفع بالرجل إلى التفكير في الزواج مرة أخرى أو اتخاذ خليلة.

– نتائج الفرضية الثالثة: "هناك علاقة بين العامل الاقتصادي والاتجاه نحو التعدد في مجتمعنا". كشفت نتائج الدراسة أن ضعف الدخل الفردي، وتعقد ظروف الحياة وغلاء المعيشة وعدم توفر المسكن المستقل ...، أسباب تعرقل الرجل على التعدد، أما خروج المرأة للعمل وخاصة إذا كانت تساعد زوجها في مصاريف البيت لا يعيق الرجل مطلقاً على التعدد.

– نتائج الفرضية الرابعة: "يعتبر الزواج بزوجتين من أكثر أشكال التعدد الموجودة في المجتمع الجزائري". بينت نتائج الدراسة أن أشكال التعدد الموجودة في مجتمعنا هو الزواج بزوجتين، وربما عدم إقدام الرجل على الزواج بزوجتين راجع كما قلنا إلى العامل الاقتصادي كغلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الزواج ومتطلباته.

خاتمة:

لقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن ظاهرة تعدد الزوجات تتأثر إلى حد كبير بالتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الحاصلة في المجتمع، وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الدين الإسلامي قام بتهذيب هذا النظام ووضع له ضوابط وشروطا تضمن عدم إساءة استعماله، والواجب علينا معالجة وتبيين الخطأ في التطبيق؛ وذلك بتوعية الناس بشروط التعدد والواجبات التي تقع على كاهل المعدد، وإن كان بعض النساء يعترضن على التعدد ويرين فيه تعد على حقوقهن، فإن التعدد أمر أباحه الله ولا يحق لأحد أن يعترض

على شرعه، ولكن يحق للمرأة أن تعترض على زواج زوجها من أخرى، أو أن تشترط في عقد الزواج على الزوج أن لا يتزوج عليها، إذا كانت ترى أن زوجها ليس أهلاً للتعدد، أو أنه سيقع عليها ظلم وجور إن تزوج بأخرى.

الهوامش:

[1]- السيد سابق، **فقه السنة**، ج 2، ط 2، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص 84.

[2]- كرم حلمي فرحات، **تعدد الزوجات في الأديان**، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002، ص 80.

[3]- بن فليس نادية، **تعدد الزوجات في ظل التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية**، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2005.

[4]- حاتم يونس محمود، **نظام تعدد الزوجات ودوافعه وانعكاساته الاجتماعية (دراسة ميدانية في مدينة الموصل)**، مجلة آداب الرافدين، العدد: 52، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص 1- 38.

[5]- مصطفى عبد الكريم علي، **تعدد الزوجات في المجتمع الليبي، دراسة وصفية تحليلية على عينة من متعددي الزوجات بمدينة البيضاء**، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2011، ص 1- 21.

[6]- **قانون الأسرة الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 03.

[7]- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص 258.

[8]- أحمد بيرى الوحيشي، **الأسرة والزواج مقدمة في علم الاجتماع العائلي**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1998، ص 311.

[9]- زيدان عبد الباقي، **المرأة بين الدين والمجتمع**، ط 2 مطبعة السعادة، مصر، 1977، ص 112.

[10]- ادوارد وسترمارك، **موسوعة تاريخ الزواج، دراسة انثربولوجية**، ترجمة مصباح الصمد وآخرون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص 304.

[11]- محمد أحمد الزعبي، **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، ط 3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1982، ص 40.

[12]- علي عبد الواحد وافي، **الأسرة والمجتمع**، ط 7، دار نهضة مصر للطباعة، 1998، ص 76.

[13]- حسين رشوان، **علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 47.

[14]- أحمد عبد الوهاب، **تعدد نساء الأنبياء ومكانة المرأة في اليهودية والمسيحية والإسلام**، دون دار وبلد نشر، ص 116.

[15]– أحمد شلبي، **مقارنة الأديان**، ط 10، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1993، ص 299.

[16]– سالم البهنساوي، **قوانين الأسرة بين عجز النساء وضعف العلماء**، ط 2، دار القلم، الكويت، 1994، ص 118.

[17]– كرم حلمي فرحات، **تعدد الزوجات في الأديان**، دار الآفاق العربية، مصر، 2002، ص 13.

[18]– أحمد شلبي، مرجع سابق، ص 197.

[19]– سالم البهنساوي، مرجع سابق، ص 117.

[20]– عبد الله ناصح علوان، **تعدد الزوجات**، دار السلام للنشر، القاهرة، مصر، دون سنة، ص 15.

[21]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 49.

[22]– كرم حلمي فرحات، مرجع سابق، ص 15.

[23]– عماد الدين ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1981، 2/ 209.

[24]– محمد الأمين الشنقيطي، **أضواء البيان**، دار الفكر، بيروت، 1995، 3/ 22.

[25]– أحمد بن غنيم النفراوي، **الفواكه الدواني**، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1995، 5/ 125.

[26]– محمد منير مرسي، **البحث الوصفي**، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 78، قطر، 1986، ص 96.

[27]– السيد سابق، مرجع سابق، ص 84.

[28]– علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص 189.

[29]– عبد الفتاح تركي موسى، **زواج الشباب المصري من الأجنبيات الأسباب والآثار، دراسة ميدانية بمدينتي الأقصر والغردقة**، مصر، دون سنة، ص 250.

[30]– سعيد حسيني العزة، **الإرشاد الأسري نظرياته وأساليبه العلاجية**، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2000، ص 173.

[31]– إبراهيم مدكور، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص 306.

[32]– نبيل السمالوطي، **الدين والبناء العائلي**، دار الشروق للنشر، جدة، السعودية، 1981، ص 221.

[33]– الجوهري محمد، **الأنثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات عملية**، دار المعرفة الجامعية، ط 3، الإسكندرية، 1993، ص 300.

[34]– علي فؤاد أحمد، **علم الاجتماع الريفي**، دار الثقافة والعلوم، القاهرة، مصر، 1960، ص 130.

Polygamy in Algerian society under the socio- cultural change (An Analytical Field Study In The City of Guelma)

Dr. Djamel Houaoussa
Department of Sociology, Faculty of Humanities and social Sciences,
Guelma University.

Abstract:

The purpose of this study is to understand the link between polygamy and the socio-cultural and economic lives of Algerian society, to do that we have selected a sample of 25 men married with more than one woman in the city of Guelma.

The results of the study showed that economic changes such as women's work, the housing crisis and individual income have negatively impacted polygamy. In addition to the socio-cultural and media, such as higher levels of education, and change the look against the marriage and relationship values; furthermore, the proliferation of media have also influenced the percentage of polygamy. The study revealed also that the most common form of polygamy and the marriage with two women.

Keywords: Marriage, Polygamy, Socio- cultural change.